الانتفاضة الفلسطينية، منذ كانون الأول (ديسمبر) العام ١٩٨٧، ان هناك وسائل عديدة لا تزال صالحة للاستخدام في الصراع، لا تقل خطراً على اسرائيل من خطر الصدام العسكري الشامل. ويمكن تلخيص الاعتبارات التي يراها المختصون الاسرائيليون موجبة لتجديد نظريتهم الأمنية بالنقاط التالية:

○ ان اسرائيل لا يمكنها حسم النزاع مع العرب بالحرب؛ وان الدول العربية سوف تستطيع، عاجلاً أم آجلاً، الوصول الى تحقيق التوازن العسكري مع اسرائيل؛ ولن يبقى التفوّق العسكري الاسرائيلي قائماً الى الأبد.

○ لقد نجحت الدول العربية في تضييق هامش الفجوة النوعية في الأداء العسكري، وفي امتلاك المعدّات الحديثة والمطوّرة. وأخطر ما في الامر، امتلاك هذه الدول لصواريخ أرض ـ أرض متوسطة المدى تطاول عمق اسرائيل. وقد تُفشل أنظمة السلاح الحديثة خطط اسرائيل في الضربة الوقائية، أو الضربة الاستباقية، التي ينفّذها سلاح الطيران في ساعات المعركة الأولى، ممّا يفقد نظرية الامن الاسرائيلية المركّبات الهامة فيها.

○ يناط استخدام القوة العسكرية بقيود سياسية عدة. وقد تربك تلك القيود القيادة السياسية، عندما يتطلب منها الامر اتخاذ قرارات مصيرية بشأن بدء الحرب، أو الانتظار. وان أية مفاجأة يحققها العرب على غرار حرب العام ١٩٧٣، مع استخدام صواريخ أرض ـ أرض في ضرب العمق الاسرائيلي، سوف يربك عملية تعبئة الاحتياط، استعداداً لتوجيه ضربة مضادة.

وتنحصر الخيارات الاسرائيلية في تجديد النظرية الأمنية في خيارين تقليديين، بينما يقع الخيار الثالث في مجال استخدام السلاح غير التقليدي.

١ ـ النظرية الأمنية الهجومية

وهي تنطلق من الفرضيات الأساسية التي تعتمد عليها النظرية الامنية الاسرائيلية التقليدية، وتتطلب الاحتفاظ بجيش صغير الحجم نسبياً، وحسن التدريب والتجهيز، وسريع الحركة وهجومي.

وحتى يتمّ وضع مبادىء النظرية موضع التنفيذ، يجب تحديد عدد من «الخطوط الحمراء» التي يؤدي تجاوزها، تلقائياً، الى عملية عسكرية اسرائيلية. ومن أجل امتلاك القدرة على حسم المعارك الهجومية، يحتاج «الجيش الصغير» الى ترسانة ضخمة من الاسلحة المتطورة، بحيث تكون الطاقة التدميرية لهذه الاسلحة، أقوى بكثير من مجموع الاسلحة التي يملكها العدو المفترض.

وتنفي هذه النظرية هوامش الردع وصد العدو المهاجم حتى تعبئة الاحتياط السائدة، الآن، في النظرية الحالية. وبدلاً من ذلك، فان العدو «سيتلقى ضربة في كل حالة ارتياب من انه مقبل على شنّ حرب»(٢٢).

وتتجاهل النظرية الهجومية الجديدة، في تطبيقها، القيود السياسية الداخلية، والخارجية. فمن جهة، هناك صعوبة داخلية في توفير اجماع وطني حول ضرورة بدء الحرب والقيام بالهجوم، الذي قد يبدو حرب «خيار»؛ ومن جهة أخرى، من الصعب التبرير للرأي العام العالمي توجيه ضربة عسكرية وقائية للرد على خطر لا يبدو انه مبرّر كاف لشنّ الحرب بالنسبة الى معظم دول العالم، ولا حتى بالنسبة الى تلك المؤيدة، تقليدياً، لاسرائيل.

ولا تأخذ النظرية الهجومية في الاعتبار، كذلك، امكانية ان يتعرّض الجيش صغير الحجم